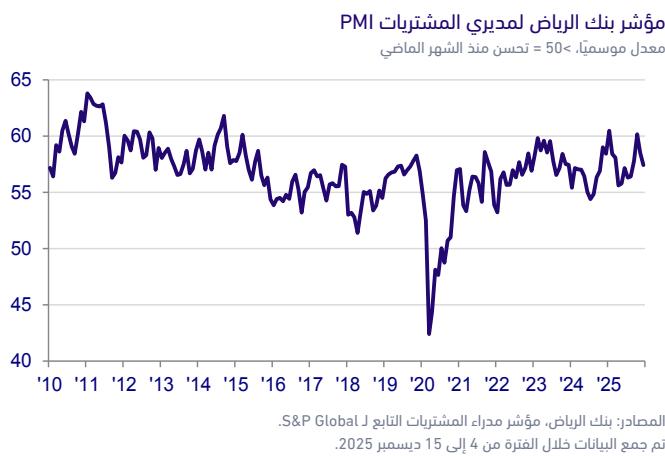


يحظر النشر حتى الساعة 0715 بتوقيت السعودية الرسمي (0415 بالتوقيت العالمي) 5 يناير 2026

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات®

تحسن ظروف الأعمال يشهد تباطؤً طفيفاً في نهاية العام^٩



تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض: "اختتم القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية العام بتوسيع قوي، حيث تراجع مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي إلى 57.4 نقطة في شهر ديسمبر، واستمر النشاط التجاري في التوسيع على الرغم من ففادان بعض الزخم، ظل نمو الإنتاج قوياً، مدعاً بالطلب المحلي المستمر، والمواهفات على المشاريع، والاستثمارات التجارية العالمية، حتى مع تباطؤ وتيرة النمو إلى أبطأ مستوى لها منذ شهر أغسطس."

"ظلت الطلبات الجديدة أعلى من حد التوسيع، مما يشير إلى استمرار تدفق الطلب. سجل الطلب على الصادرات ارتفاعاً طفيفاً للشهر الخامس على التوالي، إلا أن الزيادة الأخيرة كانت الأضعف ضمن هذه السلسلة، مما يشير إلى أن الطلب الخارجي لا يزال داعماً لكنه يتسم بعدم الانتظام، وبوجه عام، تعكس أوضاع الطلب قدرًا من الصمود أكثر من كونها تتسارعاً في النمو، في ظل تكيف الشركات مع بيئة تنافسية أكثر حدة."

"على صعيد التكاليف، ازدادت ضغوط التضخم، مدفوعة بارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج والمشتريات، بينما ظل التضخم في تكاليف الموظفين تحت السيطرة. كما ارتفعت أسعار الإنتاج بوتيرة أسرع، وبصورة متواتقة إلى حد كبير مع اتجاهات تكاليف مستلزمات الإنتاج، وفي الوقت نفسه، ازداد نشاط الشراء وتراكم المخزون، مما يشير إلى الاستعداد لاستدامة الطلب."

"بالنظر إلى المستقبل، تراجعت ثقة الشركات رغم بقائها في النطاق الإيجابي، وظل مؤشر الإنتاج المستقبلي فوق مستوى الحياد، بما يشير إلى توقعات باستقرار النمو حتى عام 2026، إلا أنه انخفض إلى أدنى مستوى له منذ شهر يوليو، مما يعكس تناهى الدخول في مستويات الثقة."

النتائج الأساسية
الإنتاج يتسع بشكل حاد، لكن معدل النمو يتباطأ
معدل خلق فرص العمل يظل قوياً
زيادة الضغوط التضخمية

اختتم القطاع الخاص السعودي غير المنتج للنفط عام 2025 خاتماً إيجابياً، حيث أشارت أحدث دراسة لمؤشر مدراء المشتريات إلى استمرار النمو في النشاط التجاري والطلبات الجديدة والتوظيف. ومع ذلك، فقد تباطأً معدلاً التوسيع، مسجلًا أبطأ تحسن في الأداء العام خلال الأشهر الأربعية الماضية. وفي الوقت نفسه، ازدادت ضغوط التكاليف، مما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في أسعار البيع. بالإضافة إلى ذلك، تراجعت ثقة قطاع الأعمال في العام المقبل بسبب المخاوف بشأن زيادة المنافسة في السوق.

القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمدراء المشتريات™ (PMI®) المعدل موسمياً. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (20%)، التوظيف (25%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

انخفص مؤشر مدراء المشتريات الصادر عن بنك الرياض السعودي من 58.5 نقطة في شهر نوفمبر إلى 57.4 نقطة في شهر ديسمبر، مما يشير إلى تباطؤ النمو على مستوى اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط للشهر الثاني على التوالي. ومع ذلك، ظل المؤشر أعلى بكثير من المستوى المحايد (50.0 نقطة)، وأقوى قليلاً من متوسطه طويلاً الأجل البالغ 56.9 نقطة.

وكما كان الحال طوال عام 2025، سجلت الشركات غير المنتجة للنفط زيادة ملحوظة في مستويات إنتاجها خلال شهر ديسمبر. وكانت هذه الزيادة هي الأقل وضوحاً في أربعة أشهر، ولكنها تعماش بشكل عام مع المتوسط على المدى الطويل. وأشارت التعليقات النوعية إلى أن الشركات تمكنت من تعزيز نشاطها بسبب زيادة الأعمال الجديدة، والعمل على المشاريع القائمة، وزيادة الإنفاق الاستثماري.

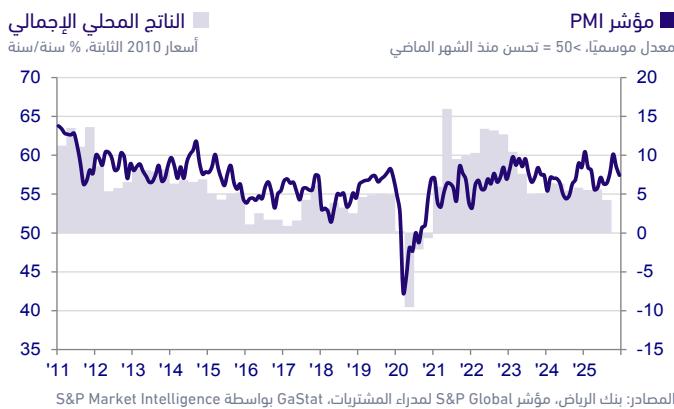
ارتفاع حجم الطلبات الجديدة التي تلقتها الشركات غير المنتجة للنفط بشكل حاد في شهر ديسمبر، رغم أن وتيرة النمو، كما هو الحال مع الإنتاج، تراجعت إلى أبطأ مستوى لها منذ شهر أغسطس. وأشار كثير من أعضاء اللجنة إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية، واكتساب عملاء جدد، وبعد عقود جديدة، ونجاح الحملات التسويقية. ومع ذلك، أعربت بعض الشركات عن مخاوفها بشأن تشبّع السوق، مما ساهم في تباطؤ طفيف في الطلب العام، بالإضافة إلى ذلك، أفادت الشركات بوجود زيادة طفيفة فقط في طلبات التصدير الجديدة مقارنة بالشهر السابق.

مع ارتفاع الإنتاج والطلبات الجديدة، واصلت الشركات غير المنتجة للنفط في المملكة العربية السعودية زيادة أعداد موظفيها في شهر ديسمبر، وظل

PMI®

by S&P Global

بنك الرياض
Riyad Bank



الاتصال

ديمة التركي خبير اقتصادي أول بنك الرياض هاتف: 2478 3030-401-11-966+ البريد الإلكتروني: deema.alturki@riyadbank.com	دكتور نايف الغيث كبير اقتصادي بنك الرياض هاتف: 2467 966-11-401-3030 داخلي: البريد الإلكتروني: naif.al-ghaith@riyadbank.com
--	---

كريكي كوران اتصالات الشركات S&P Global Market Intelligence +91-971-101-7186 هاتف: kritikhurana@spglobal.com البريد الإلكتروني: press.mi@spglobal.com	ديفيد أوبن خبير اقتصادي أول S&P Global هاتف: +44 1491 461 002 البريد الإلكتروني: david.owen@spglobal.com
---	--

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة [لفراءة سياسة الخصوصية، هنا](mailto:press.mi@spglobal.com).

نمو التوظيف قوياً ومماثلاً لوتيرة شهر نوفمبر، على الرغم من أنه كان أبطأ من ذروته المسجلة في شهر أكتوبر. وعلى الرغم من زيادة القدرة العمالية، أفادت الشركات بزيادة أخرى في حجم أعمالها قيد التنفيذ في شهر ديسمبر، حيث وصل معدل تراكم الأعمال المتراكمة إلى أعلى مستوى له منذ شهر يوليو.

كان النشاط الشرائي من المجالات الأخرى التي سجلت توسيعاً قوياً في نهاية العام، وكان هذا الارتفاع الأخير هو الأسرع خلال ثلاثة أشهر، وأعلى من المتوسط العام للسلسلة. وساهم ذلك في ارتفاع حاد في مخزون مستلزمات الإنتاج الإجمالية مقارنة بشهر نوفمبر، مدعوماً بتحسين ملحوظ في فترات تسليم الموردين.

ارتفعت أسعار مستلزمات الإنتاج التي تدفعها الشركات غير المنتجة للنفط مرة أخرى في شهر ديسمبر، وتتسارع معدل التضخم بسبب تسارع ارتفاع تكاليف المشتريات. وعلى النقيض من ذلك، تراجعت ضغوط الأجور إلى أدنى مستوياتها في 20 شهرًا. وقد اختارت معظم الشركات تحمل عاملاتها تكاليفها المرتفعة، مما أدى إلى زيادة كبيرة في أسعار الإنتاج.

وأخيراً، تراجعت توقعات الإنتاج في جميع القطاعات غير المنتجة للنفط في شهر ديسمبر. وكانت درجة التفاؤل هي الأدنى منذ شهر يوليو، وأقل تفاؤلاً بكثير من المتوسط طول المدى للسلسلة. وتراجعت التوقعات الإيجابية جزئياً بسبب المخاوف بشأن زيادة المنافسة.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات® PMI من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردوة على استبيانات المرسلة إلى مدرب المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والهيئة مقسمة حسب الجمجم التقليدي للقطاعات وحجم القوى العالمية بالشركات. وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي شملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. خُمِّلت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان، المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الاعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغير". تراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث الفرات الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إيجابية مقارنة بالشهر السابق، وتشير الفرات الأقل من 50 إلى انخفاض عام، بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدرب المشتريات® PMI، وهو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبيات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%).

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتطلب، وهذا يقتصر على سلسلة البيانات المحدثة موسمياً.

لمزيد من المعلومات عن منهجهية دراسة مؤشر PMI، يرجى الاتصال بـ economics@spglobal.com.

نبذة عن مؤشرات مدرب المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدرب المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي الفرار في مجالات الأعمال وذلك لدورتها على تقديم مؤشرات شهرية دينية دقيقة ومبنية لأنماط البيانات المحدثة موسمياً.

www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

إخلاء مسؤولية

تغطي ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي خطأ، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأثير البيانات، أو أي إجراء تؤخذ على أساس هذا التقرير، ولا تتحمل شركة S&P Global أي مسؤولية، أو العارضة، أو النتيجة التي تنتهي عن استخدام البيانات الواردة في التقرير، مؤشر مدرب المشتريات™ و PMI®، هي إما علامات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو شركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Ratings وليس بواسطة S&P Global Market Intelligence، وهي قسم في S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global. تم نشر هذا المحتوى على أساس معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى")، بأي شكل من الأشكال إلا إذا كان ذات مصداقية مسبقة من الطرف المعنى، ولا ينفي هذا الطرف والشركاء التابعين له والمذكورون ("مذكور المحتوى")، أي محتوى أو فعاليته أو اكتئانه أو توقيته أو توفره، كما أنهم غير مسؤولون عن أي أخطاء أو سهو (إيهام أو غلط)، يبغى النظر عن السبب، أو عن التأثير المترتب على استخدام هذا المحتوى، إن يتحمل مذكور المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تناقض أو ثغرات أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكلف الفرصة البديلة فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.